وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء - كلية الادارة والاقتصاد
المؤتمر العلمي السادس عشر 2023

أساليب التحليل المالي ودورها في رفع كفاءة أداء المصارف

دراسة مقارنة بين مصرفي الرشيد والمصرف العراقي للتجارة TBI للفترة من (2014 – 2020)

Financial analysis methods and their role in raising the efficiency of banks' performance – a comparative study between Al-Rashid Bank and the Iraqi Trade Bank TBI for the period (2014-2020)

أ.د حسن كريم حمزة
Hassan Karim Hamza
hassank.hamza@uokufa.edu.iq
جامعة الكوفة/كلية الإدارة والاقتصاد

الباحث محمد أحمد خلف
Mohamed Ahmed Khalaf
mohammed.2016.aa20@gmail.com
جامعة الكوفة/كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص

التحليل المالي له أهمية كبيرة في مجال إدارة الأعمال ولاسيما لدى المؤسسات المصرفية التي تمارس نشاطها من خلال تقديم العديد من الخدمات المصرفية في ظل الصناعة المصرفية الحديثة التي تعتمد على مبدأ الصيرفة الشاملة، وبالتالي فهي تتعرض للمخاطر المتنوعة وتحاول من خلال قيام إدارتها المالية بتقييم أدائها للتعرف على نقاط القوة والضعف لديها بغية اتخاذ الإجراءات المناسبة، ويهدف التحليل المالي لدراسة وتحليل تفصيلي للبيانات الواردة في التقارير المالية للمصارف ومن خلال مؤشرات تعكس واقع بيئة عمل المصارف ومقارنة نتائج تلك المؤشرات مع معايير قياسية معتمدة من قبل الإدارات المختصة وتفسيرها والاستفادة منها بغية تصحيح الانحرافات إن وجدت، لقد اعتمد البحث مجتمع إحصائي وتم اختيار عينة عمدية تمثلت بمصرفي الرشيد والمصرف العراقي للتجارة باعتبارهن يمثلن أهمية نسبية عالية لجميع العمليات والخدمات التي تؤديها المصارف التجارية، وتم جمع البيانات المتعلقة بالمؤشرات المعتمدة بالتحليل من التقارير المالية للمصارف، وتم اعتماد ثماني نسب مالية تغطي أغلب عمليات المصارف واستخراج القيم الفعلية لها وللمدة 2014 – 2020، كما تم اعتماد المعيار القياسي للمقارنة معه وحسب ما تفرضه السلطة النقدية، وتم استعمال تقييم الأداء بالدرجات التقويمية لتقييم أداء المصارف والتي لم نجد من البحوث التي تناولت هذه الطريقة إلا القليل، وخرج البحث بعدد من الاستنتاجات أهمها: إن أداء المصرف العراقي للتجارة كان قريبا إلى الجيد فقد حصل على درجة متوسطة بلغت (69.55 درجة) وعلى الإدارة العامة أن تستمر في المحافظة على هذا المستوى من الأداء، أما مصرف الرشيد فقد كان بدرجة متوسطة حيث حصل على درجة متوسطة بلغت (62.24 درجة) ولزاما على الإدارة العامة مراجعة وتحليل ودراسة انخفاض أدائه واتخاذ الإجراءات المناسبة لرفع الأداء.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، تقييم الأداء، الأداء المصرفي، الدرجة التقويمية، المعيار الأساسي، الأوزان التقويمية.

Abstract

The subject of financial analysis is of importance in the field of business administration, especially for banking institutions that carry out their activities by providing many banking services in the light of the modern banking industry that relies on the principle of comprehensive banking, and therefore they are exposed to various risks and try through their financial management to evaluate their performance to identify on its strengths and weaknesses in order to take appropriate action, The financial analysis aims to study and analyze in detail the data contained in the financial reports of banks and through indicators that reflect the reality of the banks' work environment and compare the results of those indicators with standard standards approved by the competent departments and interpret them and benefit from them in order to correct deviations, if any, The research adopted a statistical community, and a deliberate sample was chosen, represented by the Rasheed Bank and the Iraqi Trade Bank, as they represent a high relative importance to all operations and services performed by commercial banks, and data related to the approved indicators were collected by analysis from the financial reports of the banks , The data related to the indicators approved by the analysis were collected from the financial reports of the banks , Eight financial ratios covering most of the banks' operations were adopted and the actual values for them extracted for the period 2014-2020 , The benchmark has also been adopted for comparison with it, as imposed by the monetary authority, The evaluation of performance using evaluation grades was used to evaluate the performance of banks, which we did not find from the research that dealt with this method, except very little , The research came out with a number of conclusions, the most important of which , It is that the performance of the Trade Bank of Iraq was close to good, as it obtained an average score of (69.55 degrees) the public administration must continue to maintain this level of performance , As for Al-Rashid Bank, it had a moderate degree, as it obtained an average score of (62.24 degrees). It is imperative for the public administration to review, analyze and study its low performance and take appropriate measures to raise performance.

key words: Financial analysis, performance evaluation, banking performance, evaluation score, basic criterion, evaluation weights

المقدمة

يُعد التحليل المالي وليد الظروف الاقتصادية التي نشأت مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين وبالتحديد في مدّة الكساد العظيم الذي ساد في الاقتصاديات الرأسمالية بعد انهيار المؤسسات المالية والمصرفية والذي أدّى إلى ظهور عمليات الغش والخداع وانهيار العديد من الوحدات الاقتصادية، مما دعا إلى البحث عن أساليب تتناسب مع متطلبات الأوضاع الاقتصادية فجاء التحليل المالي بأشكاله المتعددة ليساهم في مساعدة ذوي الشأن للتنبؤ بشكل ابتدائي بمستقبل الوحدات الاقتصادية، وكذلك من خلال التحليل والتقييم، وللدور الاقتصادي الهام والكبير الذي تؤديه المصارف باعتبارها الوسيط المالي الذي يعبئ الأموال من وحدات الفائض (المقرضين والمدخرين) إلى وحدات العجز (المقترضين والمستثمرين)، وطبيعة نشاط هذه المؤسسات والأساليب والأدوات التي تستخدمها تأخذ هي الأخرى اهتماماً كبيراً على صعيد الاقتصاد الكلي وفي الوقت نفسه على مستوى المصرف كوحده اقتصادية جزئية، وتقف آليات التحليل المالي وأساليبه في مقدمة المسائل التي تعُد معياراً لنجاح أو فشل المؤسسات المالية والمصرفية، إذ من الضروري إيجاد نظام تحليلي يعكس متطلبات المصرف التجاري بما يقدمه من أدوات تحليلية وتقويمية وتنبؤيه متمثلة بمؤشرات ونسب تعكس كافة جوانب نشاط المصرف.

المبحث الأول: المنهجية

أولا: مشكلة البحث : لما كانت المصارف التجارية الحكومية تؤدي أغلب العمليات المصرفية من حيث استقطاب الودائع ومنح الائتمان وغيرها من العمليات، وبالتالي فهي بحاجة ماسة لتقييم أدائها والتعرف على نقاط القوة والضعف من أجل اتخاذ السياسات المناسبة مع كل حالة وتجنب المخاطر التي تعترضها ولهذا جاءت مشكله البحث للإجابة على الأسئلة الآتية:

1- إلى أي مدى يمكن أن تكون نتائج التحليل المالي وفق المؤشرات المعتمدة في البحث قريبة أو مساوية للنسب المعيارية التي يُسترشد بها.
2- ما مدى التفاوت في درجات النسب المعتمدة في تقييم إدارة مصرفي الرشيد و**TBI**.
3- هل يمكن أن يكون التحليل المالي أداة فعالة وكافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضعية المالية للمصرف.

ثانياً: أهمية البحث: تتواجد أهمية البحث من ما يأتي:

1- المساعدة في إنجاز عمليات التخطيط المالي ووضع الخطط المستقبلية للمصرف على ضوء نتائج التحليل.
2- يمكن من الحصول على مؤشرات توضح مدى كفاءة السياسات التي اتخذتها الإدارة المصرفية وقدرتها على التوسع والاستمرار.
3- التحقق من مستويات أداء هذه المصارف من حيث مدى فاعليتها وتحقيق النتائج بأقل التكاليف.
4- إفادة الجهات المستفيدة من التحليل المالي ولا سيما إدارة المصارف العينة والمودعون والسلطة النقدية وأصحاب المصلحة وهيأة سوق المال.

ثالثاً: أهداف البحث: يمكن تلخيص أهداف البحث من خلال الآتي:

1- التعرف على أدوات التحليل المالي ومدى مساهمتها في معالجة الانحرافات.
2- قياس تحليل الأداء المالي لمصرفي الرشيد و**TBI** بالاعتماد على مؤشرات الأداء.
3- تحليل أداء مصرفي الرشيد و**TBI** للتعرف على الجوانب الإيجابية وتعزيزها ومعالجة الجوانب السلبية وإيجاد الحلول لها.

رابعاً: فرضية البحث: يتمحور البحث على فرضيتين هما:

1- إن ا ستعمال التحليل المالي يك شف لنا نقاط الـ ضعف والقوة في أداء المـ صرفين ما بين الواقع وما بين المستهدف.
2- إن استخدام أسلوب الدرجات التقويمية لتقييم الأداء يظهر لنا التفاوت بين أداء المصرفين.

خامساً: مجتمع وعينة الدراسة: تحدد مجتمع الدرا سة بمـ صرفي الرشيد وTBI التجاريين، حيث اختار الباحث هذين المصرفين لإنجاز هذه الدراسة.

سادساً : حدود البحث: يمكن وصف حدود البحث من خلال الآتي:

1- الحدود المكانية: تم اختيار مصرفي الرشيد و**TBI** الحكوميين اللذين يعدّان من المصارف التجارية البارزة.
2- الحدود الزمانية: تم اعتماد التحليل المالي للكـ شوفات والتقارير المالية لمـ صرفي الرشيد و**TBI** للمدة من (2014 ـ 2020) كحدود زمانية للبحث.

سابعاً: أسلوب جمع البيانات

ا ستعان الباحث في تغطية الجانب النظري للدرا سة على ما متوفر ومتاح من المـ صادر والمراجع العربية والأجنبية ذات الـ صلة بمو ضوع الدرا سة من كتب وذ شرات ودوريات ور سائل وأطاريح جامعية والمواقع العلمية على الإنترنيت، وذلك لإر ساء و صياغة الجانب النظري للدرا سة وبما يخدم الإطار العلمي التحليلي لها، أما بالن سبة للجانب العملي فقد تم جمع البيانات بالاعتماد على التقارير الـ سنوية الخا صة بالمـ صرفين عينة البحث من خلال الن شرات الإحـ صائية الـ سنوية الـ صادرة من قبل البنك المركزي العراقي، وديوان الرقابة المالية الاتحادي، فضلا عن تقارير الكشوفات الصادرة عن المصرفين عينة البحث وللمدة (2014 – 2020).

ثامناً: منهج البحث:

اعتمد البحث المنهج التحليلي الكمي لاختبار فرضيات البحث وتحقيق أهدافه والوصول إلى النتائج المرجوة من ذلك والخروج بالتوصيات اللأزمة لمعالجة وحل المشكلة التي تناولها البحث.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي

مفهوم التحليل المالي: التحليل هو عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن وحدة اقتصادية، للحصول على معلومات تـ ستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقويم الأداء للوحدات التجارية، والـ صناعية، والخدمية في الماضي والحاضر، فضلا عن تشخيص أيّة مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية)، وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المـ ستقبل، ويتطلب تحقيق مثل هذه الغاية القيام بعملية جمع وتـ صحيح للبيانات المالية وتقديمها بـ شكل مختصر يتناسب مع عملية اتخاذ القرار. (الشمري، 2010، 9)

وعُرف أيضا على أنه مجموعة من الأنشطة المحاسبية والإحصائية للبيانات المالية المتاحة في الماضي البعيد أو المباشر حيث يتم تفسير وتحليل هذه البيانات والمعلومات المالية عند تقييم أداء الشركة وتوقعاتها المستقبلية ومقارنتها مع الشركات المنافسة الأخرى.(Dolezel , 2010, 10)

1- نبذة عن مـ صرف الرشيد: تم تأسيس مـ صرف الرشيد بموجب القانون المرقم (52) لعام 1988 كبنك حكومي، والذي ابتدأ عمله بفروع مـ صرف الرافدين، ويعد ثاني مـ صرف حكومي في العراق، وجاء تأسيسه نتيجة التوسع في النشاط الاقتصادي وخلق حالة من المنافسة وتغيير طبيعة الظروف الاقتصادية المحيطة، وقد نصت المادتين (1) و(3) من قانون تأسيسه على أن يتم تأسيس مـصرف تجاري يحمل اسم مـصرف الرشيد ويكون مركزه في العاصمة بغداد وله صلاحيات فتح الفروع والمكاتب داخل العراق وخارجه برأس مال قدره (50) مليون دينار عراقي، وبعدها أصبح شركة عامة وفق أحكام المادة (6) من قانون الـ شركات العامة ذي الرقم (22) لعام 1997، وفي 4\12\ 2001 زاد رأس مال المصرف ليصبح (2) مليار دينار عراقي، وأن المصرف خاضع تحت رقابة البنك المركزي العراقي وديوان الرقابة المالية، فقد حدد نظام المـ صرف الداخلي رقم (7) لعام 1998 أهدافه المتضمنة دعم الاقتصاد الوطني في مجال الصيرفة التجارية وكذلك استثمار الأموال وتقديم التمويل لقطاعات مختلفة ضمن خطط التنمية والقرارات التخطيطية، وقد نصت المادة (2) من هذا القانون على أن المـ صرف يعد وحدة اقتصادية تعتمد على التمويل الذاتي ومملوكة بالكامل للدولة ويتمتع بـ شخصية معنوية ومـ ستقل ماليا واداريا، كما ويُعدّ ثاني أكبر مـ صرف حكومي ، فهو يـ ضم (144) فرعا منها (57) فرع داخل بغداد و(87) في باقي المحافظات، ويمثل هذا العدد لفروع المـ صرف (40%) من عدد المـ صارف التجارية الحكومية، وتـ ضم الإدارة العامة للمـ صرف ضمن تـ شكيلاتها (13) قـ سما و(56) شعبة، وبلغت موجودات

المصرف كما في 2020/12/31 حوالي(16.4) ترليون دينار عراقي، وبلغ رأسماله (50) مليار دينار، وبلغ عدد الموظفين (7064) موظف لنفس السنة. (https://rasheedbank.gov.iq/)

2- نبذة عن المصرف العراقي للتجارة (TBI): تم تأسيس المصرف العراقي للتجارة (TBI) عام 2003، ويُعدُّ مصرفا حكوميا مستقلا أُسس في 2003/7/17 بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (20) لسنة 2003، وحصل المصرف على إجازة ممارسة العمل المصرفي من قبل البنك المركزي العراقي بتاريخ 18 كانون الثاني عام 2004 ومقره الرئيسي في مدينة بغداد، بهدف القيام بتسهيل عملية التجارة الخارجية للعراق، برأس مال مدفوع مقداره (100) مليون دولار، ليؤدي دوراً كان يقوم به البنك المركزي العراقي قبل عام 2003 وفق مذكرة التفاهم والمتمثل بإدارة الشؤون المالية للعقود التي تبرمها مؤسسات ووزارات الدولة عند عمليات الاستيراد مع الشركات العالمية، وبعد تأسيس المصرف أخذَ على عاتقه إدارة التعاملات مع الشركات الأجنبية من الناحية المالية وفتح الاعتمادات لتسديد قيمة عقود المؤسسات والوزارات من تخصيصاتها ومتابعة إنجاز المصرف من صندوق تنمية العراق DFI الذي تُجمع فيه الإيرادات المالية العراقية، ويستحوذ المصرف على ما يقارب (80%) من أعمال التمويل التجاري في العراق، ويحتل المصرف المرتبة الأولى بين البنوك العربية من حيث معدل التكلفة إلى الدخل، والمرتبة (332) عالمياً من حيث رأس المال من الدرجة الأولى، ويُعدُّ أول مصرف عراقي يقوم بإصدار بطاقة الفيزا في عام 2009.(https://tbi.com.iq)

المبحث الثالث: الجانب العملي / تقييم الأداء بالدرجات التقويمية

تمثل الدرجات التقويمية الأهمية النسبية لكل جانب من جوانب النشاط المصرفي سواء كان في الجانب التشغيلي أو الاستثماري، كما أنها تمثل الأهمية النسبية لكل مؤشر تم اعتماده وعلى ضوء الخدمات المالية والمصرفية التي تقدمها المصارف، حيث يتم الاعتماد على البيانات والمعلومات التي تظهرها لنا الكشوفات المصرفية والتي تعكس واقع عمل المصرف خلال السنة، وهنالك بعض المتطلبات التي نتمكن من خلالها من تقييم الأداء من خلال الدرجات التقويمية وهي كما يأتي:

1- **تحديد المعيار القياسي:** سوف نعتمد على النسب المعيارية القياسية في البحث استنادا إلى تعليمات وتوجيهات السلطة النقدية بخصوص النسب المثلى لبعض المؤشرات، فضلا عن المعيار الصناعي وحسب ما جاء بكتب الإدارة المالية، والجدول الآتي يوضح ذلك :

جدول (1) الدرجات المعيارية للمؤشرات المتعمدة في البحث

ت	اسم المؤشر	معادلة حسابه %	المعيار القياسي	الملاحظات
1	القوة الإيرادية	إجمالي الربح / إجمالي الودائع + رأس المال	%10	نسبة 10 % لظروف الاقتصاد العراقي غير المستقرة وأثرها على عمل القطاع المصرفي والحقيقة هي 15-20 % حسب المعيار الصناعي
2	التوظيف	الائتمان النقدي / إجمالي الودائع	%70	تقرير البنك المركزي العراقي – تقرير الإنذار المبكر لسنة 2017 – ص 14.
3	السيولة	الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات	%35-30	المادة (22) من تسهيل تنفيذ قانون المصارف – البنك المركزي العراقي – تحديد حد أدنى لنسب السيولة الواجب الاحتفاظ بها بكل عملة يتعامل بها المصرف وحسب تعليماته
4	تطور هيكل الودائع	الودائع الثابتة + التوفير / إجمالي الودائع	%40	تم اعتماد النسبة المستهدفة من قبل السلطة النقدية، علما أن النسبة المتحققة لدى القطاع المصرفي هي 30%
5	جودة الإدارة	المصاريف التشغيلية من غير الفوائد / إجمالي الدخل	%50	معيار الصناعة – د. حمزة محمود شمخي الزبيدي – الإدارة المالية
6	المديونية	الودائع + القروض / إجمالي المطلوبات وحق المكية	%54	معيار الصناعة – د. حمزة محمود شمخي الزبيدي – الإدارة المالية
7	تطور هيكل الائتمان	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص / إجمالي الائتمان	%51	تم اعتماد النسبة المتحققة لدى القطاع المصرفي العراقي ككل لعام 2020 الواردة في التقرير الاقتصادي للبنك المركزي – 2020
8	جودة الموجودات	القروض المتعثرة التسديد / إجمالي والقروض التسليفات	%15	البنك المركزي العراقي – تقرير الاستقرار المالي – مؤشرات السلامة المالية

2- **تحديد الدرجات الفعلية:** وهي القيمة الحالية التي توضح لنا الحقيقة الفعلية للمؤشر، وما وصل إليه من نسب تعكس لنا فعالية نشاطه بالنسبة للوحدة الاقتصادية على ضوء النسب المالية المعتمدة كنسب السيولة والربحية والتوظيف والمديونية وجودة الإدارة.... إلخ

3- **تحديد الأوزان التقويمية:** وتمثل هذه الأوزان والتي هي جزء من الوزن الكلي الذي يتم تحديده، وبعد أخذ رأي عدد من المختصين في هذا المجال ومن خلال استمارة تحكيم اعدت لذلك الغرض، تم اختيار الوزن العام (100 نقطة أو درجة)، والجدول الآتي يوضح تقسيم هذه النقاط أو الأوزان على مؤشرات البحث.

جدول (2) تقسيم الأوزان أو النقاط المقترحة على المؤشرات المستخدمة في البحث

ت	اسم المؤشر	الدرجة أو الوزن
1	القوة الإيرادية	15
2	التوظيف	10
3	السيولة	15
4	تطور هيكل الودائع	15
5	جودة أو كفاءة الإدارة	10
6	المديونية	10
7	تطور هيكل الائتمان	15
8	جودة الموجودات	10

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج استمارة التحكيم الموزعة على المختصين

4- **تحديد الدرجة التقويمية:** ويتم ذلك من خلال المعادل الآتية:

$$\text{الدرجة التقويمية} = \frac{\text{القيمة المعيارية الفعلية}}{\text{القيمة المعيارية القياسية}} \times \text{الوزن التقويمي (عدد النقاط)}$$

5 - تحديد مستوى الأداء العام: بعد استخراج الدرجة التقويمية لكل المؤشرات المعتمدة في تقييم أداء كل وحدة يمكن تحديد الأداء العام للمصارف العينة وعلى ضوء الوزن العام الذي تم تحديده، وسوف يتم اعتماد (100) نقطة كحد اقصى لتحديد المستوى التقويمي العام وكما موضح في الجدول الآتي.

جدول (3) السلم التقويمي للأداء العام للمصارف

الوزن التقويمي	مستوى الأداء
100 – 90	**ممتاز**
89 – 80	**جيد جدا**
79 – 70	**جيد**
69 – 60	**متوسط (ويحتاج المصرف إلى دراسة وتحليل وتقويم الأداء بغية تحسين أدائه ورفعه)**
59 – 50	**مقبول (ويحتاج المصرف أو المؤسسة المالية لإعادة تقويم بغية تحديد الانحرافات ومعالجتها خوفا من الاستمرار في الانحدار المالي)**
اقل من 49	**المؤسسة المالية تمر بفترة انحدار مالي وتتجه نحو الفشل وتتطلب إعادة هيكلة**

المصدر: إعداد الباحث

6- تحديد الانحرافات: إن من الأهداف الأساسية لتقييم أو تقويم الأداء هو اكتشاف الانحرافات في تنفيذ الخطط الاستراتيجية للوحدة الاقتصادية والتحري عن العوامل التي تكمن وراء حدوثها تمهيدا لإيجاد الحلول المناسبة لها.

1- مؤشرات التقييم والدرجات التقويمية

أ - **القوة الإيرادية:** تعرف القوة الإيرادية بأنها قدرة الاستثمار المعين على تحقيق عائد نتيجة استخدامه، وقد تميز مصرف TBI على مصرف الرشيد في تحقيقه معدل عام بلغ للمدة المبحوثة (5.87%) وتميزت السنتان 2015 – 2016 في تحقيق أعلى معدلات الربحية على الرغم من الأزمة المزدوجة على الاقتصاد العراقي (أزمة انخفاض أسعار النفط والإرهاب الداعشي) فقد حقق المصرف ربحية بلغت (7.44%، 6.43%) على التوالي، وعلى الرغم من تميز المصرف إلا أنه لم يصل إلى النسبة المعيارية البالغة (10%) وقد حقق المصرف إجمالي ربح بالقيمة المطلقة لتلك السنتين بلغ حوالي (665، 684) مليار دينار على التوالي، ويعود سبب الارتفاع إلى انخفاض إجمالي ودائع المصرف لتلك السنتين والتي أثرت على مقام النسبة بسبب الأزمة المذكورة وتوقف أغلب فروع المصرف في المحافظات التي احتلها داعش إذ انخفض إجمالي الودائع من حوالي (11.4) ترليون دينار عام 2014 إلى حوالي (7.2) ترليون دينار في عام 2015 ثم إلى ما يقارب (8.8) ترليون دينار في عام 2016، وأعتمد المصرف على عمليات أخرى للحصول على الأرباح لاسيما زيادة الائتمان الممنوح والاستثمار.

أما مصرف الرشيد فقد حقق قوة إيراديه بلغت بالمتوسط للمدة (3.49 %) والتي لم تشكل سوى (30 %) من النسبة المعيارية القياسية، وحقق أعلى معدل ربحية عام 2014 لتبلغ قوته الإيرادية (8.26 %) وحقق ربح بالقيمة المطلقة بلغ حوالي (1.5) ترليون دينار، في حين انخفضت في عام 2015 إلى (2.71 %) وبنسبة انخفاض بلغت (67.19 %) بسبب انخفاض أرباحه إلى ما يقارب (386) مليار دينار، ثم عاودت الارتفاع وبنسبة (15.87%) لعام 2016 على الرغم من الأزمة المزدوجة على الاقتصاد العراقي، ثم انخفضت للسنوات 2017،

2018 وبنسب بلغت على التوالي (14.01 %، 1.85 %) ثم لوحظ ارتفاعها في السنة الاخيرة 2020 ليحقق المصرف مستوى ربحية بلغ (2.54 %)، والملاحظ أيضا هو استقرار القوة الإيرادية للمصرف طوال المدة (2015 – 2016)، والجدول الآتي يوضح ذلك

جدول (4) القوة الإيرادية للمصارف العينة للمدة (2014 – 2020)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصارف

السنة	مصرف الرشيد		المصرف العراقي للتجارة TBI	
	القوة الإيرادية %	معدل التغير%	القوة الإيرادية %	معدل التغير%
2014	8.26	———	4.04	———
2015	2.71	(67.19)	7.44	84.16
2016	3.14	15.87	6.43	9.27
2017	2.70	(14.01)	5.61	(36.53)
2018	2.65	(1.85)	5.74	(3.39)
2019	2.46	(7.17)	4.21	(22.32)
2020	2.54	3.25	7.62	80.10
المتوسط	3.49		5.87	

أما من حيث الدرجة التقويمية التي حصل عليها كل مصرف، فقد حصل مصرف TBI على أعلى درجة بلغت (8.81) درجة، ثم جاء بعده مصرف الرشيد بحصوله على (5.24) درجة، درجة، والجدول الآتي يوضح ذلك

جدول (5) الدرجات التقويمية العامة لأداء المصارف لمؤشر القوة الإيرادية

اسم المصرف	متوسط القيمة المعيارية الفعلية %	القيمة المعيارية القياسية %	الوزن التقويمي	الدرجة التقويمية النهائية
TBI	5.87	10	15	8.81
الرشيد	3.49	10	15	5.24

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الجداول (4) (1) (2)

ب – مؤشر التوظيف : يبين لنا قدرة المصرف على توظيف الأموال المتاحة لديه والناتجة عن الودائع للاستجابة لتزايد الطلب على الائتمان النقدي من سلف وقروض، وإن ارتفاع هذه النسبة تعني إمكانية المصرف وقدرته على تلبية القروض، إلا إنها في ذات الوقت تدل على انخفاض قدرة المصرف على تلبية الطلبات والسحوبات الغير محتملة للمودعين. (الكروي، 2008، 8)فقد حقق مصرف TBI معدل توظيف بلغ للمدة (55.77%) ورغم ذلك فهو أقل من الدرجة المعيارية ولكنه قريبا منها وجيد، وقد تميزت السنوات 2015–2017–2018 بارتفاع معدل التوظيف فيها بمعدل تجاوز (60%) وهو مستوى جيد يدل على أن معدل النمو في الائتمان كان أعلى من معدل النمو في الودائع لديه، في حين لاحظنا انخفاض معدل التوظيف لديه للسنتين 2019– 2020 بنسب بلغت على التوالي (49.20، 48.43)% بسبب نمو الودائع بمعدل أكبر من نمو الائتمان وهذا بالطبع

يؤدي إلى اتساع فجوة التمويل لترتفع مقارنة بالسنوات السابقة، وقد لاحظنا ارتفاع معدل التوظيف لدى مصرف TBI رغم مشاكل تلك السنة إذ وصلت النسبة إلى (55.77%) وهي نسبة جيدة تحققت خلال المدة المبحوثة للمصرف، ويعود سبب ارتفاعها إلى نمو معدل منح الائتمان في حين انخفض معدل نمو الودائع لتلك السنة.

أما بالنسبة لمصرف الرشيد فأن معدل التوظيف كان (42.12%) وهو بعيد جدا عن النسب المعيارية المعتمدة بحوالي (28%) وهذا يتطلب من إدارة المصرف المزيد من الدراسة والتحليل للتعرف على أسباب انخفاض هذا النسبة ووضع الحلول المناسبة لها، فقد حقق أعلى معدل توظيف عام 2020 إذ بلغت نسبته (57.13%) وهذه هي السنة الوحيدة التي وصل فيها معدل التوظيف إلى مستوى جيد وقريب من النسبة المعيارية، علما أن ودائع المصرف هي بمستوى جيد على الرغم من عدم نموها خلال المدة إذ بلغت بالقيمة المطلقة للمدة حوالي (103) ترليون دينار بمعدل سنوي بلغ بالقيمة المطلقة بحدود (14.7) ترليون دينار، وكما موضح في الجدول الآتي:

جدول (6) نسب التوظيف للمصارف العينة للمدة (2014 – 2020)

السنة	مصرف الرشيد		المصرف العراقي للتجارة TBI	
	نسبة التوظيف %	معدل التغير%	نسبة التوظيف %	معدل التغير%
2014	39.05	———	47.46	———
2015	46.79	19.82	63.42	33.63
2016	42.01	(10.22)	59.35	(6.42)
2017	37.24	(11.35)	62.05	4.55
2018	33.99	(8.73)	60.48	(2.53)
2019	38.63	13.65	49.20	(18.65)
2020	57.13	47.89	48.43	(1.57)
المتوسط	42.12		55.77	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصارف

أما من حيث الدرجة التقويمية النهائية التي حصل عليها كل مصرف، فقد اتضح أن مصرف TBI قد حصل على أعلى درجة تقويمية من مصرف الرشيد بلغت (7.97) درجة وهذا يعني أنه الأول في توظيف أمواله، في حين حصل مصرف الرشيد على درجة تقويمية أقل منه بلغت (6.02)، والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول (7) الدرجات التقويمية العامة لأداء المصارف العينة لمؤشر التوظيف

اسم المصرف	متوسط القيمة المعيارية الفعلية %	القيمة المعيارية القياسية %	الوزن التقويمي	الدرجة التقويمية النهائية
TBI	55.77	70	10	7.97
الرشيد	42.12	70	10	6.02

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الجداول (6) (1) (2)

ت – مؤشر السيولة: تعد السيولة من السهل الممتنع، فهي سهلة في التعريف إلا أنها عصية في تحديد درجات السيولة، ومؤشر السيولة هو النسب التي يمكن من خلالها قياس قدرة المؤسسة المصرفية على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل مما لديها من مبالغ نقدية، وتعد نسب السيولة ذات أهمية بالغة بالنسبة للإدارة المصرفية والملاك والمقرضين (Ross,& et al., 2010 ,21)

وعرفها (Howells & Bain) بأنها إمكانية تحويل الموجودات إلى نقد بسهولة وسرعة، وعملية تكوين الأصول الأكثر جاذبية بالنسبة للمقرضين وتتضمن أيضا تكوين الموجودات التي بالإمكان تحويلها إلى سيولة وبسرعة وبدون خسائر. (Howells & Bain, 2007 , 8)

ويشير مؤشر الموجودات السائلة إلى مدى احتفاظ المصارف بأصول تامة السيولة لمواجهة الالتزامات ولاسيما قصيرة الأجل منها والمستحقة، وتستخدم نسبة السيولة كمؤشر لتقييم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل ومدى كفاءة الإدارة المصرفية في توفير القدر اللازم من السيولة لمواجهة أي سحوبات مفاجئة دون التأثير على استثمار الأموال وتوظيفها والاستفادة منها في تعظيم أرباح المصرف. (الخفاجي، 2019، 45)

فقد جاء مصرف TBI أولا من حيث نسبة احتفاظه بالسيولة، فقد حقق بالمعدل العام للمدة نسبة سيولة بلغت (30.12%) وهي نسبة تعد جيدة جدا، فقد سجل في عام 2019 أقل نسب متحققة لدية بلغت (22.32%) حيث كانت بالقيمة المطلقة بحدود (7.6) ترليون دينار، ويعزو سبب هذا الانخفاض إلى ارتفاع إجمالي موجودات المصرف لتلك السنة فقد بلغت بالقيمة المطلقة حوالي (34.3) ترليون دينار، أما في عام 2016 فقد سجلت أعلى نسبة سيولة متحققة لدى المصرف (38.57%) لتكون بالقيمة المطلقة بحدود (9) ترليون دينار.

أما مصرف الرشيد فقد حقق معدل عام للمدة بلغ (51.22%) وهو مرتفع جدا عن المعيار القياسي الموضوع والبالغ (30–35%)، وهذا يدل على أن المصرف يحتفظ بنسبة عالية جدا من الأصول السائلة، كما لاحظنا حالة عدم استقرار نسب السيولة للمدة المدروسة وكانت في أعلى مستوياتها لسنة 2019 إذ بلغت حوالي (58%) وكانت بالقيمة المطلقة حوالي (10.4) ترليون دينار، ثم بلغت عام 2018 حوالي (56%)، ثم عام 2017 عندما بلغت حوالي (54%) وهي نسب عالية تدل على احتفاظ المصرف بأصول تامة السيولة والتخوف من استثمارها في أصول مدرة للأرباح، في حين نجدها تتجه في الانخفاض في عام 2020 وبنسبة انخفاض بلغت حوالي (16%) رغم ظروف تلك السنة التي اتسمت بحالة من الانكماش الاقتصادي، وكما موضح في الجدول الآتي:

جدول (8) نسب السيولة للمصارف العينة للمدة (2014 – 2020)

السنة	مصرف الرشيد		المصرف العراقي للتجارة TBI	
	نسبة السيولة %	معدل التغير%	نسبة السيولة %	معدل التغير%
2014	45.26	ـــــــ	27.25	ـــــــ
2015	51.63	14.07	35.11	28.84
2016	46.53	(9.88)	38.57	9.85
2017	53.44	14.85	34.97	(9.33)
2018	55.62	4.08	29.05	(16.93)
2019	57.77	3.87	22.32	(23.17)
2020	48.31	(16.38)	23.57	5.60
المتوسط	51.22		30.12	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصارف

وبما أن المصرف الذي يحتفظ بنسبة سيولة معقولة وقريبة من النسب المعيارية المعتمدة هو الذي يجب أن يحصل على درجة تقويمية أكبر من غيره، ومن أجل الحصول على نتيجة منطقية فلابد من عكس المعادلة التي تم اعتمادها في استخراج الدرجات التقويمية لتكون النتائج وكما موضحة في الجدول الآتي:

جدول (9) الدرجات التقويمية العامة لأداء المصارف لمؤشر السيولة

اسم المصرف	متوسط القيمة المعيارية الفعلية %	القيمة المعيارية القياسية %	الوزن التقويمي	الدرجة التقويمية النهائية
TBI	30.12	30	15	14.94
الرشيد	51.22	30	15	8.79

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الجداول (8) (1) (2)

ث – هيكل الودائع: تعد الودائع لدى المصارف ذات أهمية كبيرة وتشمل الجانب الأكبر من الموارد المتوفرة للمصرف رغبة في استخدامها في أنشطة متعددة، فهي مهمة لعمليات الاستثمار، والاقتراض، وتقديم تسهيلات مصرفية وغيرها، أي أن المصارف التجارية تتعامل بأموال غيرها، وتعد الودائع المصرفية من حيث الكم إحدى المؤشرات الرئيسية لقياس مدى ثقة الجمهور بالمصرف إذ تعد الودائع المصرفية بأنواعها الدعامة الأساسية لمصادر التمويل وهي أكثر خصوبة وأقل تكلفة من رأس المال والاحتياطات. (اللامي، 2016، 367)

وجاء مصرف الرشيد أولا من حيث نسبة الودائع ليحقق معدل عام للمدة بلغ (35.47%) وهو الأكثر قربا من النسبة المعيارية المعتمدة من قبل السلطة النقدية، إذ بلغ إجمالي ودائع المصرف بالقيمة المطلقة وللمدة المدروسة حوالي (103) ترليون دينار، في حين كان إجمالي الودائع الثابتة والتوفير بحدود (36.5) ترليون دينار، وقد كانت النسب متقاربة ولكافة سنوات المدة المدروسة إذ سجل عام 2014 أقل نسبة متحققة بلغت (34.47%) وبقيمة مطلقة لإجمالي

الودائع بلغت حوالي (17.6) ترليون دينار، وكان السبب وراء انخفاض هذا النسبة هو انخفاض الودائع الثابتة والتوفير لتلك السنة إذ بلغت بالقيمة المطلقة حوالي (6.1) ترليون دينار، أما عام 2015 فقد حقق أعلى نسبة بلغت (37.17%) وبمعدل تغيير بلغ بحدود (7.8%)، وجاء ارتفاع هذه النسبة نتيجة لانخفاض إجمالي الودائع لتلك السنة فقد بلغت بالقيمة المطلقة بحدود (14.2) ترليون دينار.

أما بالنسبة لمصرف TBI فقد حقق معدل عام للمدة بلغ (21.74%) وبقيمة مطلقة لإجمالي الودائع الثابتة والتوفير وللمدة المدروسة بلغت حوالي (17.8) ترليون دينار، في حين بلغ إجمالي الودائع للمدة المدروسة ما يقارب (79.3) ترليون دينار، فقد سجل المصرف أقل نسبة لديه سنة 2014 بلغت (15.80%) وذلك بسبب ارتفاع إجمالي الودائع لهذه السنة إذ بلغت بالقيمة المطلقة حوالي (11.4) ترليون دينار، مقابل إجمالي الودائع الثابتة والتوفير لنفس السنة والذي بلغ بالقيمة المطلقة بحدود (1.8) ترليون دينار، أما أعلى نسبة متحققة كانت في عام 2019 بلغت (25.79%)، والسبب في ارتفاع هذه النسبة هو في ارتفاع الودائع الثابتة والتوفير والذي بلغ بالقيمة المطلقة حوالي (4.19) ترليون دينار مقابل إجمالي الودائع لهذه السنة والذي بلغ بالقيمة المطلقة بحدود (16.2) ترليون دينار، وكما موضح في الجدول الآتي:

جدول (10) نسب تطور هيكل الودائع لدى المصارف العينة للمدة (2014 – 2020)

السنة	مصرف الرشيد		المصرف العراقي للتجارة TBI	
	نسبة تطور هيكل الودائع %	معدل التغير%	نسبة تطور هيكل الودائع %	معدل التغير%
2014	34.47	———	15.80	———
2015	37.17	7.83	18.78	18.86
2016	34.67	(6.73)	20.71	10.28
2017	35.75	3.12	21.45	3.57
2018	35.18	(1.59)	24.11	12.40
2019	34.97	(0.60)	25.79	6.97
2020	36.08	3.17	25.54	(0.97)
المتوسط	35.47		21.74	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصارف

أما من حيث الدرجات التقويمية، فقد جاء أولا مصرف الرشيد بحصوله على درجة تقويمية بلغت (13.30)، أما مصرف TBI فقد حصل على درجة تقويمية اقل بلغت (8.15) درجة والجدول الآتي يوضح ما حصل عليه كل مصرف من الدرجات التقويمية.

جدول (11) الدرجات التقويمية العامة لأداء المصارف العينة لمؤشر تطور هيكل الودائع

اسم المصرف	متوسط القيمة المعيارية الفعلية %	القيمة المعيارية القياسية %	الوزن التقويمي	الدرجة التقويمية النهائية
الرشيد	35.47	40	15	13.30
TBI	21.74	40	15	8.15

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الجداول (10) (1) (2)

ج – جودة الإدارة : يُشار أحياناً لجودة أو سلامة الإدارة باسم كفاءة التكلفة، وكفاءة التكلفة تعني تحقيق المصرف مستوى معين من الخدمات عند أدنى مستوى من التكاليف، وتُعد كفاءة التكلفة من أهم السمات التي تتميز بها المصارف الكفؤة إدارياً وذلك عن طريق إجرائها ممارسة الرقابة على التكاليف واستعمال المدخلات بأسعار تعمل على خفض تلك التكاليف وبكميات يمكن أن تتناسب مع القدر اللازم للتشغيل الأمثل للمصرف، بمعنى أن المصرف يكون ذو كفاءة إذا استطاع توجيه موارده الاقتصادية المتاحة لديه نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد وبأقل قدر من التكاليف، أي التحكم الناجح في طاقته المادية والبشرية. (الزواوي والسريتي، 2017، 60)

وحددت السلطة النقدية نسبة معيارية لقياس كفاءة أو جودة الإدارة وهي (50%)، فقد حقق مصرف الرشيد نسبة أعلى من مصرف TBI بلغت بالمتوسط العام للمدة (64.93%)، إذ سجل المصرف أعلى نسبة لديه عام 2020 بغلت (68.91%) بقيمة مطلقة بلغت حوالي (611) مليار دينار، بينما كانت أقل نسبة متحققة لديه في عام 2014 بلغت (59.11%) بقيمة مطلقة بلغت حوالي (1) ترليون دينار، وكان سبب هذا الانخفاض هو زيادة إجمالي الدخل لتلك السنة إذ بلغ بالقيمة المطلقة حوالي (1.46) ترليون دينار.

وحقق مصرف TBI نسبة لإجمالي المصاريف بالمتوسط العام للمدة بلغت (52.61%)، إذ سجل المصرف أعلى نسبة لديه عام 2014 بلغت (60.85%) بقيمة مطلقة بلغت حوالي (317) مليار دينار، وكان سبب ارتفاع هذه النسبة هو بسبب انخفاض إجمالي الدخل لتلك السنة فقد بلغ بالقيمة المطلقة حوال (501) مليار دينار، أما عام 2020 فقد سُجلت فيه أقل نسبة متحققة لدى المصرف بلغت (40.13%) وكان سبب انخفاض هذه النسبة هو زيادة إجمالي الدخل لتلك السنة والذي بلغ بالقيمة المطلقة حوالي (1.61) ترليون دينار، وكما موضح في الجدول الآتي:

جدول (12) نسب جودة الإدارة للمصارف العينة للمدة (2014 – 2020)

السنة	مصرف الرشيد		المصرف العراقي للتجارة TBI	
	نسبة جودة الإدارة %	معدل التغير%	نسبة جودة الإدارة %	معدل التغير%
2014	59.11	———	60.85	———
2015	63.54	7.49	56.97	(6.38)
2016	66.05	3.95	50.39	(11.55)
2017	64.33	(2.60)	54.35	7.86
2018	64.90	0.89	52.21	(3.94)
2019	67.67	4.27	53.37	2.22
2020	68.91	1.83	40.13	(24.81)
المتوسط	64.93		52.61	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصارف

أما من حيث الدرجة التقويمية التي حصل عليها كل مصرف من مصارف العينة، فقد سجل مصرف TBI درجة تقويمية بلغت (9.50) درجة، ثم جاء بعده مصرف الرشيد بحصوله على (7.70) درجة، ومن الجدير بالذكر هنا أننا في هذا المؤشر قد قلبنا المعادلة المتبعة في استخراج الدرجات التقويمية لنثبت أن المصرف الذي يحصل على نسب منخفضة من إجمالي المصاريف التشغيلية هو المصرف الكفوء الذي يحقق نسب أرباح مرتفعة وبتكاليف قليلة وبالتالي سوف يحصل على درجة تقويمية أعلى، وكما موضح في الجدول الآتي:

جدول (13) الدرجات التقويمية العامة لأداء المصارف العينة لمؤشر جودة الإدارة

اسم المصرف	متوسط القيمة المعيارية الفعلية %	القيمة المعيارية القياسية %	الوزن التقويمي	الدرجة التقويمية النهائية
TBI	52.61	50	10	9.50
الرشيد	64.93	50	10	7.70

إعداد الباحث بالاعتماد على الجداول (12) (1) (2)

ح – **نسبة المديونية** : ويطلق عليها أيضا نسبة الرافعة المالية، وتقيس هذه النسبة حجم اعتماد الإدارة المصرفية على أموال غيره في تمويل احتياجاتها، فزيادة الاعتماد على الاقتراض في تمويل عمليات وأنشطة المصرف وإن كانت تؤدي إلى تحسين عوائد المصرف، إلا أنها تؤدي أيضا إلى زيادة المخاطر التي يتعرض لها المصرف بسبب الأعباء الإضافية لخدمة الدين والتي تنتج عن التوسع في الاقتراض الأمر الذي يثير قلق الدائنين وإعراضهم عن تقديم المزيد من القروض إن استمر المصرف بالتوسع بهذا الاتجاه، وتلجأ الإدارة المالية إلى معرفة أثر المديونية في تمويل هيكل الاستثمارات وذلك لتعزيز نظرة الدائنين إلى حق الملكية أو إلى الأموال التي يوفرها

المالك (المساهمون) لتوفير الأمان لهم لتسديد ما بذمة المصرف عند الاستحقاق.(عقل، 2000، 311) وسجل مصرف TBI فارقا قليلا عن النسبة المعيارية بلغ (7.81%) بعدما سجل متوسط نسبة مديونية للمدة بلغت (61.81%)، لتكون أعلى نسبة متحقق لدية في عام 2020 بلغت (68.83%)، أما في عام 2014 فقد كانت أقل نسبة متحققة لدية بلغت (55.28%)، ليكون مجموع الودائع والقروض لدية وللمدة المدروسة وبالقيمة المطلقة حوالي (123.6) ترليون دينار

ثم جاء بعده مصرف الرشيد ليسجل نسب مديونية تراوحت من (80–89%) بمتوسط مديونية بلغ للمدة (83.29%) بفارق عن النسبة المعيارية بمقدار بلغ (29.29%)، فقد بلغ إجمالي الودائع والقروض بالقيمة المطلقة وللمدة المدروسة بحدود (103.3) ترليون دينار، إذ سجل المصرف أعلى نسبة له في عام 2014 بلغت (89.81%)، في حين كانت أقل نسبة لدية سجلت عام 2020 بلغت (80.47%)، وأن نسب المديونية هذه عالية ولاسيما وأن الودائع هي التزامات على المصرف واجبة الدفع عند الطلب، كما أن ارتفاع نسبة المديونية مؤشر للمخاطر العالية التي يتحملها المصرف اليوم وهو يمارس فعالياته المصرفية بأموال الغير، وعليه لابد من تخفيض النسب العالية وأن لا يتحمل رأس مال المصرف جزءا منها، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (14) نسب المديونية للمصارف العينة للمدة (2014 – 2020)

السنة	مصرف الرشيد		المصرف العراقي للتجارة TBI	
	نسبة المديونية %	معدل التغير%	نسبة المديونية %	معدل التغير%
2014	89.81	———	55.28	———
2015	81.13	(9.66)	58.07	5.05
2016	82.55	1.75	62.38	7.42
2017	82.00	(0.67)	60.87	(2.42)
2018	84.31	2.82	61.31	0.72
2019	82.76	(1.84)	65.90	7.49
2020	80.47	(2.77)	68.83	4.45
المتوسط	83.29		61.81	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصارف

وبما أن زيادة مديونية المصرف وتجاوزه النسبة المعيارية واعتماده على القروض والودائع في نشاطه الائتماني يعد أمرا غير مستحسن، وذلك لما تسببه زيادة نسبة المديونية من مخاطر على المصرف، وعليه أن المصرف الذي تكون نسبة مديونيته منخفضة هو الذي يفترض أن يحقق أعلى درجة تقويمية من بين المصارف، ومن أجل تحقيق هذا الأمر فلابد من قلب المعادلة التي تم اعتمادها في استخراج الدرجات التقويمية، وذلك من أجل الحصول على

نتيجة منطقية لمؤشر المديونية، فقد حصل مصرف TBI على أعلى درجة تقويمية بلغت (8.74) درجة، ثم جاء بعده مصرف الرشيد بحصوله على درجة تقويمية بلغت (6.48)، وكما موضح في الجدول الآتي:

جدول (15) الدرجات التقويمية العامة لأداء المصارف العينة لمؤشر المديونية

اسم المصرف	متوسط القيمة المعيارية الفعلية %	القيمة المعيارية القياسية%	الوزن التقويمي	الدرجة التقويمية النهائية
TBI	61.81	54	10	8.74
الرشيد	83.29	54	10	6.48

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الجداول (14) (1) (2)

خ – تطور هيكل الائتمان: يُعد الائتمان النقدي والتعهدي أهم العمليات المـ صرفية التي تُقدّمها المـ صارف، ويُظهر لنا أيـ ضا حقيقة الدور التمويلي لها ومـ شاركتها في تحفيز التنمية الاقتـ صادية، ويُعد الائتمان أحد أهم مـ صادر التمويل للأنـ شطة الاقتـ صادية إذ يرفع الائتمان المـ صرفي القوة الـ شرائية الحالية لدى المـ ستهلكين من أصحاب الدخول المحدودة للحصول على بعض السلع وخاصة المعمرة منها، مما يعني أن الائتمان يساعد في تحفيز وزيادة الطلب الكلي مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج، إذ إن أي زيادة في معدلات الاستهلاك تلحقها زيادة في معدلات الإنتاج، وأن اعتماد النشاط المصرفي على الودائع وتوجيهها نحو الائتمان جعل المصارف تسعى نحو جذب الودائع لتوفير التمويل المطلوب فبدأت المصارف بأعمال تسويقية لجذب الودائع وتشجيع جمهور المدّخرين وإصدار شهادات الإيداع ذات العائد المجزي لتستطيع مواجهة طلبات الائتمان المقدمة الأمر الذي أسهم في تنمية وتوسع النشاط المصرفي. (البلداوي واسماعيل، 2019، 114)

وقد لاحظنا أن مـ صرف الر شيد حقق أعلى نـ سبة في تعامله مع القطاع الخاص وقد وـ صل مـ ستوى ذلك إلى (42.79%) من إجمالي الائتمان الممنوح من قبل المـ صرف، بقيمة مطلقة بلغت للمدة حوالي (18) ترليون دينار وهذا يدل على إعطاء الـ سيا سة الائتمانية للمـ صرف أهمية للقطاع الخاص دون العام، وقد حقق معدلات جيدة للأعوام 2015 – 2018 على الرغم من ا ستقرارها لتلك المدة وكانت بمـ ستوى (44 – 45%)، في حين نجد انخفاض لنـ سبة التعامل مع القطاع الخاص في مجال التـ سهيلات الائتمانية للـ سنتين 2019 –2020 بلغت (41%) وهذا يتطلب إعادة مراجعة من قبل الإدارة الائتمانية.

ثم جاء بعده مـ صرف TBI ليحقق بالمتوسط العام للمدة نـ سبة بلغت (29.33%)، بقمة مطلقة (12.7) ترليون دينار، وكانت أعلى نـ سبة متحققة لديه في عام 2020 بلغت (31.98%) بقيمة مطلقة بلغت حوالي (2.7)

ترليون دينار، في حين كانت أقل نسبة مُسجلة لديه هي في عام 2014 بلغت (26.87%) بقيمة مطلقة بلغت بحدود (1.5) ترليون دينار، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (16) تطور هيكل الائتمان للمصارف العينة للمدة (2014 – 2020)

اسم المصرف	متوسط القيمة المعيارية الفعلية %	القيمة المعيارية القياسية %	الوزن التقويمي	الدرجة التقويمية النهائية
الرشيد	42.79	51	15	12.59
TBI	29.33	51	15	8.63

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصارف

أما فيما يخص الدرجات التقويمية التي حصل عليها كل مصرف، فقد حصل مصرف الرشيد على درجة تقويمية أعلى من مصرف TBI بلغت (12.59) درجة وجاءت هذه الدرجة نتيجة ارتفاع نسبة الائتمان الممنوح لدية، ثم جاء مصرف TBI بعدد الدرجات التقويمية التي حصل عليها والبالغة (8.63) درجة، وكما موضح في الجدول الآتي:

جدول (17) الدرجات التقويمية العامة لأداء المصارف العينة لمؤشر هيكل الائتمان

السنة	مصرف الرشيد		المصرف العراقي للتجارة TBI	
	تطور هيكل الائتمان %	معدل التغير%	تطور هيكل الائتمان %	معدل التغير%
2014	36.85	———	26.87	———
2015	45.91	24.59	28.46	5.92
2016	44.84	(2.33)	29.75	4.53
2017	44.09	(1.67)	28.60	(3.87)
2018	44.69	1.36	28.82	0.77
2019	41.79	(6.49)	30.86	7.08
2020	41.35	(1.05)	31.98	3.63
المتوسط	42.79		29.33	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الجداول (16) (1) (2)

د – مؤشر جودة الموجودات: تعد جودة الموجودات مقياسا للسلامة المصرفية والربحية وتقيس كفاءة وفعالية وقدرة إدارة المصرف على المراقبة والحد من مخاطر الائتمان المتمثلة بالقروض المتعثرة وغير العاملة والسيطرة عليها والتي تؤثر بصورة مباشرة على أرباح المصرف، وكلما كانت منخفضة زادت مقدرة المصرف على توظيف أمواله في مجالات عدة، وتميل المصارف التي تعاني من مخاطر القروض المتعثرة على التشديد على الاقراض وتشديد متطلبات الاقتراض وكذلك زيادة متطلبات تلك القروض، كما أن جودة الموجودات تعد من أهم معايير السلامة المالية، والربحية تتحقق فيها جودة محفظة القروض المصرفية وهي أساس مجابهة الإعسار المالي والتركيز على الإقراض وتشديد متطلبات الإقراض وكذلك زيادة مخصصاتها وكل ذلك يجعلها تتردد في عمليات الاقتراض. (Ogboru, 2019, 139)

فقد كانت جودة موجودات مصرف الرشيد جيدة، إذ حققت معدل عام للمدة بلغ (3.18%) وكانت في أغلب السنوات مستقرة على الرغم من اتجاهها التصاعدي، فبعد أن كانت بمستوى بلغ بالقيمة المطلقة حوالي (145) مليار دينار عام 2014 إلا أنها وصلت في عام 2020 إلى ما يقارب (256) مليار دينار، وكل ذلك يحتم على الإدارة الائتمانية مراجعة السياسة الائتمانية ودراسة أسباب زيادة التعثر وعدم التسديد والدخول بمفاوضات مع المدينين ومعرفة أسباب عدم التسديد وإيجاد حلول لها من خلال إعادة جدولة تلك الديون ومحاولة تحصيلها كليا أو جزئيا.

وجاء مصرف TBI ثانيا من حيث جودة موجوداته والتي حققت معدل عام للمدة بلغ (4.21%) وهي نسب مقبولة وكانت بمعدلات مستقرة طيلة المدة ما عدا عام 2020 بدأت تزيد عن ذلك وبلغت بالقيمة المطلقة حوالي (100) مليار دينار وبنسبة تغيير بلغت (5.01%) مقارنة مع عام 2019 إذ كانت بمستوى بلغ بالقيمة المطلقة حوالي (99) مليار دينار، وجاء هذا الفرق بسبب زيادة حجم القروض الممنوحة لعام 2019 إذ كانت بالقيمة المطلقة حوالي (2.4) ترليون دينار وبذلك فأن المصرف يعتمد سياسة ائتمانية جيدة من قبل القائمين على إدارة الائتمان، وكما موضح في الجدول الآتي:

جدول (18) نسب جودة الموجودات للمصارف العينة للمدة (2014 – 2020)

السنة	مصرف الرشيد		المصرف العراقي للتجارة TBI	
	نسبة جودة الموجودات %	معدل التغير%	نسبة جودة الموجودات%	معدل التغير%
2014	2.43	———	4.16	———
2015	2.55	4.94	4.35	4.57
2016	3.02	18.43	4.26	(2.07)
2017	3.32	9.93	4.05	(4.93)
2018	3.78	13.86	4.06	0.25
2019	3.69	(2.38)	4.19	3.20
2020	3.47	(5.96)	4.40	5.01
المتوسط	3.18		4.21	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بينات المصارف

أما من حيث الدرجة التقويمية التي حصل عليها كل مصرف لمؤشر جودة الموجودات، فقد حصل مصرف TBI على درجة تقويمية بلغت (2.81) درجة ، وحصل مصرف الرشيد على درجة تقويمية بلغت (2.12) درجة ، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (19) الدرجات التقويمية العامة لأداء المصارف العينة لمؤشر جودة الموجودات

اسم المصرف	متوسط القيمة المعيارية الفعلية %	القيمة المعيارية القياسية %	الوزن التقويمي	الدرجة التقويمية النهائية
TBI	4.21	15	10	2.81
الرشيد	3.18	15	10	2.12

إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الجداول (18) (1) (2)

2 – تحديد المستوى العام لأداء المصارف العينة: يجري تحديد مستوى أداء المصارف العينة بعد أن تم انتقاء المؤشرات التقويمية وفقا لأهداف تلك المصارف ونشاطها في مجال تقديم الخدمات المالية والمصرفية، وتم اعتماد (ثمانية) مؤشرات للتقييم تغطي أغلب أهدافها ونشاطها، وتم الاستعانة بالبيانات والاحصاءات التي وفرتها التقارير المالية الصادرة عن الإدارات العامة لتلك المصارف للمدة (2014 – 2020) وكما مدونة بالملاحق الإحصائية، وتم استخراج الدرجات الفعلية لتلك المؤشرات باستعمال طريقة النسب المالية، وبعد اعتماد المعيار القياسي لكل مؤشر واعطائه جزءا من الدرجة والبالغة (100 درجة)، ومن ثم تم جمع الدرجات التقويمية لكل مصرف على ضوء ما حصل عليه كل مؤشر، اتضح أن المستوى العام لأداء مصارف العينة كانت نتائجه كما يعرضه الجدول الآتي:

جدول (20) الدرجات النهائية لتحديد المستوى العام لأداء المصارف العينة للمدة (2014–2020)

اسم المصرف	القوة الإيرادية	التوظيف	السيولة	هيكل الودائع	جودة الإدارة	المديونية	هيكل الائتمان	جودة الموجودات	الدرجة النهائية
TBI	8.81	7.97	14.94	8.15	9.50	8.74	8.63	3.56	69.55
الرشيد	5.24	6.02	8.79	13.30	7.70	6.48	12.59	4.72	62.24

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على النتائج الوارد في الجداول (5) (7) (9) (11) (15) (17) (19)

ومن خلال الجدول (3) وبالاعتماد على جدول (20) الخاص بالدرجات النهائية لتحديد المستوى العام للأداء يتضح لنا حصول مصرف TBI إلى المرتبة الأولى بحصوله على درجة نهائية بلغت (69.55) درجة وهي تقع ضمن فئة الأداء المتوسط والتي تقع بين (60– 69) وحسب ما جاء في جدول السلم التقويمي وهي قريبة من درجة الجيد، أما بالنسبة لمصرف الرشيد فقد جاء ثانيا بحصوله على بدرجة نهائية بلغت (62.24) درجة وهي تقع أيضا ضمن فئة الأداء المتوسط، فالمصرف بحاجة إلى إعادة نظر لبعض الفعاليات التي يؤديها لرفع مستوى أداء بعض المؤشرات لاسيما السيولة حيث اظهرت الدراسة احتفاظه بنسبة سيولة عالية فضلا عن ارتفاع نسبة المديونية لدية.

3- تحديد الانحرافات: بعد استعراض جدول (20) تحددت الانحرافات في النتائج الفعلية للدرجة التقويمية ومقارنتها مع قيم المعيار القياسي والتي انعكست على الدرجة التقويمية، ويمكن تلخيصها بالآتي:

أ- انخفاض القوة الإيرادية: أشارت قيمة المعيار القياسي للقوة الإيرادية إلى (10%) أي أن كل (100) وحدة نقدية يجري استثمارها من الموارد المتاحة يجب أن تحقق ربحا قدره (10) وحدات، في حين كانت القوة لمصرف الرشيد أقل بـ (6.51) وحدة نقدية، وكانت لدى مصرف TBI أقل بـ (4.31) وحدة نقدية، وكذلك أدى إلى انخفاض الدرجة التقويمية عن حدها الأمثل البالغ (15) درجة إلى (5.24، 8.81) درجة للمصارف على التوالي.

ب- توظيف الموارد: أشارت توجيهات السلطة النقدية بالسماح للمصارف بتوظيف مواردها بنسبة (70%) لاسيما الودائع لديها، وظهرت نتائج جدول (6) أن المصارف لم تستطع توظيف ودائعها في المجالات الاستثمارية المتنوعة وتركز في عدد محدد لاسيما القروض والسلف للموظفين بالدرجة الأولى وكانت نسبة التوظيف أقل من المعيار القياسي لدى مصرف الرشيد بـ (27.88%)، و(14.23%) لدى مصرف TBI، وقد أثر ذلك بشكل واضح على ربحية المصارف، وعلى إدارات المصارف دراسة مسببات انخفاض توظيف الموارد.

ت- نسبة السيولة: سجل مصرفTBI نسب جيدة مقاربة بالمستوى القياسي حسب تعليمات السلطة النقدية والذي يمكن المصرف من الوفاء بالتزاماته ولاسيما القصيرة الأجل، لكن ارتفاع النسبة لدى مصرف الرشيد بمقدار (21.22%) يشير إلى ضرورة مراجعة سياسة استخدام الأموال وفيما إذا كانت اقتصادية من عدمها .

ث- ضعف تطور هيكل الودائع: أشرنا إلى أن المعيار القياسي لهيكل الودائع الزمنية (الثابتة والتوفير) من إجمالي الودائع هو (40%)، وقد حقق مصرف الرشيد نسبة قريبة من النسبة المعيارية بفارق (4.53%) وهي نسبة تعد مثالية، ويراد للمصرف الاستمرار بسياسة تحفيز جذب الودائع الزمنية للوصول إلى النسبة المعيارية وتجاوزها والتي تمنح المصرف القدرة على التوسع في الاستثمار والائتمان ودعم القطاعات الاقتصادية، كما اشارت الأهمية النسبية للودائع الزمنية في مصرف TBI إلى ضعفها وابتعادها بمسافة كبيرة عن المعيار القياسي بمقدار (18.26%) وذلك يستلزم من الإدارة العامة تحديد اسباب انخفاض أهمية الودائع الزمنية والتي قد تعود إلى عدم اعتماد المصرف لسياسة فائدة جاذبة لها.

ج- ضعف جودة الإدارة: ظهرت النتائج المستخرجة من خلال تحليل بيانات المصارف العينة أن نسب المصاريف التشغيلية للمصارف العينة كانت مرتفعة وتجاوزت النسبة المعيارية المعتمدة والبالغة (50%) إذ لم تتمكن هذه المصارف من وضع استراتيجية تتمكن من خلالها تقليل هذه المصاريف أو النفقات التشغيلية المصاحبة لأنشطتها المصرفية، وإن هذا الارتفاع في نسبة المصاريف يؤدى إلى انخفاض أرباح المصرف، فقد بلغت المصاريف التشغيلية لمصرف الرشيد بالمعدل العام للمدة (64.93%) بفارق عن النسبة المعيارية بلغ (14.93%)، أما مصرف TBI ورغم تجاوزه النسبة المعيارية إلا إنه كان قريبا

منها وبفارق قليل بلغ (2.61%)، أن جودة الإدارة تعبر عن كفاءة المصرف في تحقيق مستوى معين من الخدمات عند أدنى مستوى من التكاليف، وعلى إدارات المصارف أن تعمل على زيادة الرقابة على التكاليف المصاحبة للأنشطة المصرفية، وأن تعمل على تحقيق أكبر عوائد مالية بأقل قدر من التكاليف بالشكل الذي لا يؤثر على جودة الخدمات المقدمة.

ح- ارتفاع نسبة المديونية: وتشير هذه النسبة إلى العلاقة بين ما تعتمد عليه إدارات المصارف من أموال غيرها لتمويل نشاطها وإجمالي مطلوباتها، ومدى الاعتماد على رأس مال المصرف كضمانة للوفاء بالمطلوبات المتداولة في حالة تعرض المصرف للمخاطرة، لقد سجل مصرف الرشيد نسبة مديونية عالية جدا لا تعطي للدائنين انطباعا جيدا بقدرته على الوفاء بالتزاماته، وابتعدت النسب المتحققة كثيرا عن النسبة المعيارية والبالغة (54%) لدى مصرف الرشيد بمقدار (29.29%) وهي نسبة تتطلب من مجلس الإدارة مراجعة ما يمثله رأس مال المصرف ومحاولة زيادته إلى مستويات تجعل علاقة الثقة قوية ما بين أصحاب المصلحة والمصرف ولابد من وضع جدول زمني لزيادة رأس المال إلى مستويات تجعله يتحمل الخسارة إن حدثت وتزيد علاقته معهم. أما مصرف TBI رغم حداثة تأسيسه هو الآخر ترتفع فيه نسبة المديونية بمستوى أعلى من المعيار القياسي بمقدار (7.81%) وهي نسبة مقبولة إلى حد ما وعليه تجاوزها في المستقبل.

خ- ضعف تطور هيكل الائتمان: يقاس العمق المصرفي للمصارف في اقتصادها اليوم بمدى تفاعله مع القطاع الخاص باعتباره قائدا للتنمية الاقتصادية ومحورها، وكلما كانت مساهمة الائتمان عالية لهذا القطاع يعد مؤشرا جيدا محسوبا للمصارف وعدم مزاحمة قطاع الحكومة لها في منح الائتمان، ويشير جدول (16) إلى أن مصارف العينة لم تستطع الوصول إلى النسبة المستهدفة والمتحققة لدى القطاع المصرفي ككل والبالغة (51%) وكانت النسبة الأدنى المتحققة لدى مصرف TBI والتي تبتعد عن المعيار بـ (21.67%) وهي نسبة عالية تتطلب من الإدارة العامة للمصرف الدراسة والتحري ومحاولة التعرف على الأسباب ولاسيما تلبية طلبات القطاع الخاص للحصول على الائتمان، في حين جاءت نسبة مصرف الرشيد قريبة من المعيار وبفارق مقداره (8.21%) والمصرف مطالب بزيادتها ليبلغ النسبة المعيارية المطلوبة.

د- مؤشر جودة الموجودات: أن المعيار القياسي لجودة الموجودات هو نسبة القروض المتعثر إلى إجمالي القروض والتسليفات، فكلما كانت نسبة القروض المتعثرة منخفضة دل ذلك على جودة السلامة المصرفية، وكذلك قدرة الإدارة على المراقبة والحد من مخاطر الائتمان والمتمثلة بالقروض المتعثرة أو غير العاملة، ولذلك فقد حددت السلطة النقدية نسبة معيارية لجودة الموجودات بلغت (15%) كحد اقصى لإجمالي القروض المتعثرة، إذ بلغت النسبة عند مصرف الرشيد (3.18%) وهو بذلك يبتعد كثيرا عن النسبة المعيارية المعتمدة وهذا يدل على أن المصرف يتبع سياسة ائتمانية جيدة هي التي مكنته من الوصول

إلى هذا المستوى من تحصيل القروض المتعثرة، أما مصرف TBI فهو الآخر كان يتبع سياسة ائتمانية جيدة لتبلغ نسبة القروض المتعثرة لديه (4.21%).

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولا : الاستنتاجات:

1- يعاني القطاع المصرفي العراقي من نقص واضح في تشريعاته وقوانينه التي تحكم عملياته، وتعد المصارف عينة الدراسة نموذجا لجمود القوانين والتشريعات المصرفية من جهة وعدم تبني سياسة إدخال خدمات مصرفية حديثة مستندة إلى تقنيات العمل المصرفي والمعتمدة من قبل المصارف في الدول المتقدمة من جهة أخرى، فضلا عن ذلك ضعف الوعي المصرفي في المجتمع في إعاقة المصارف لتبني وإدخال خدمات حديثة.

2- ارتفاع نسبة المديونية لدى المصرفين مما يدل على أن المصرفين يمولان أنشطتهما من خلال المديونية الخارجية باعتماده على الودائع والقروض المستلمة.

3- احتفاظ مصرف الرشيد بنسبة سيولة عالية لديه وهذا يؤثر بشكل سلبي على ربحية.

4- لم يتمكن مصرف TBI من تطوير هيكل الودائع لديه وكانت النسبة المتحققة منخفضة جدا وتبتعد كثيرا عن النسبة المعيارية.

5- من خلال متابعتنا للتقارير السنوية الصادرة عن المصارف لم نجد قيامها بإجراء تقييم أداء سنوي، وهذا أحد الأسباب التي ساهمت في انخفاض المستوى العام لها .

ثانيا التوصيات:

1- يعتقد الباحث أنه على المصرفين أن يستفيدا من تجارب المصارف المتقدمة في الدول الأخرى ولاسيما المجاور منها ويصبحا في المواقع الريادية في تقديم خدماتها المصرفية المربحة وغير المربحة وتطوير الأداء للخدمات المصرفية المربحة وغير المربحة ذات النفع العام والفائدة الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلد.

2- زيادة الاهتمام بقسم الائتمان المصرفي ولاسيما في مصرف **TBI** لما له من أهمية وتأثير على نشاط المصرف باعتباره القسم المسؤول عن منح القروض والتسهيلات، وتحليل الظروف البيئية المؤثرة في نشاطه وتحليله المالي للوصول إلى قرار ائتماني سليم يتسم بدرجة من الدقة والموثوقية.

3- ضرورة قيام مصرف الرشيد باستثمار السيولة المتحققة لديه وتوظيفها بالشكل الأمثل والذي لا يعرض المصرف إلى مخاطر محتملة في حال قيام المودعين بسحب ودائهم بشكل مفاجئ.

4- ضرورة قيام المصارف بتدعيم رؤوس أموالها من خلال الاحتياطات المتراكمة لديها لتتلاءم مع نسبة الزيادة في ودائعها ليتمكنا من المساهمة بشكل أكبر في تمويل القطاعات الاقتصادية باحتياجاتها من القروض متوسطة وطويلة الأجل.

5- ضرورة قيام إدارات المصارف بإجراء تقييم سنوي لأنشطتها المصرفية كافة من أجل اكتشاف نقاط القوة وتعزيزها ومعالجة نقاط الضعف لديها، وتصحيح مسار العمليات المصرفية بغية رفع مستوى الأداء العام للمصرف.

قائمة المصادر:

1- الشمري، شيماء كاظم عاصي، دور الاتجاهات التقليدية والحديثة لأساليب التحليل المالي في تطوير تقويم كفاءة الأداء – دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة البطاريات، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، الجامعة المستنصرية، 2010.

2- الكروي، بلال نوري سعيد، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة – دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد، المجلة العراقية للعلوم الادارية، العدد الرابع والعشرون، 2008.

3- الخفاجي، مريم حفظي حمزة، تأثير المخاطر السوقية في التعثر بالسداد وبعض مؤشرات السيولة المصرفية – دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة للمدة من 2005 – 2017، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة كربلاء، 2019

4- اللامي، علي حسين نوري، أثر الودائع في صافي دخل المصارف بحث تطبيقي في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 48، 2016.

5- لزواوي، علي عبد الحفيظ، السريتي، ايمان عمر، أثر كفاءة التكلفة المصرفية على أداء المصارف التجارية الليبية، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد 6، العدد 1، 2017.

6- عقل، محمد مفلح، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، ، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان – الأردن، 2000.

7- البلداوي، رأفت نبيل إسماعيل، هيثم عبد الخالق، تحليل التفاعل بين الائتمان النقدي المصرفي والإنفاق الحكومي في العراق للمدة 2014 – 2017، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السابعة عشرة، العدد 61، 2019.

8- HOWELLS, Peter; BAIN, Keith. Financial markets and institutions. Pearson Education, 2007.

9- Ogboru 'Mbatabbey Joy' Asset Quality and Deposit Money Banks Performance in Nigeria' VOL.I 'No. I' 2019

10- Dolezel , Martin , Financial Analysis , Banska College – Technical University of Ostrava , Faculty of Economics , Department of Business Economics , 2010 .

11- Ross, Stephen A. & Westerfield, Randolph W. & Jaffe, Jeffrey, Corporate Finance, 9th ed, McGraw-Hill, New York, 2010

12- https://rasheedbank.gov.iq/

13- https://tbi.com.iq/